ماكس وولف

ماكس فراد وولف يحضر لدرجة الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة ماسيتشيوستس، آمهرست. وله عدد كبير من المقالات والأبحاث في حقول المالية والاقتصاد السياسي الدولي.

جيرمي إيرب: ما هي نظرتك إلى السجل الاقتصادي لحكومة بوش؟

أولاً وقبل كل شيء، سأقسم نقدي لسياسات هذه الحكومة إلى مسارين منفصلين. الأول هو أنني لا أحبذ الكثير من مسلماتهم الأيديولوجية ومبادئهم الموجهة. بمعنى آخر، أعتقد أن هناك قضايا خطيرة تتعلق بنظرتهم إلى العالم. وقد بلغ خطاب التعصب الأصولي للسوق إلى مستويات محمومة في الولايات المتحدة عموماً، وفي الجناح الشركاتي من الحزب الجمهوري تحديداً. أما الأمر الثاني فيتركز حول السياسات الفعلية التي طبقت. وينبغي الفصل بين هاتين المسألتين لأنه لا علاقة بينهما كلية. فالخطاب السياسي والسياسات المطبقة ليسا شيئاً واحداً. وقد عمدت هذه الحكومة على توسيع الهوة بينهما إلى نقطة الانهيار. ومن حسن حظهم أن معظم الأجهزة الإعلامية متواطئة معهم – باستثناء مؤسستكم. ويكشف لنا التحليل البسيط عن الفارق الشاسع بين الأقوال والأفعال. وإذا قبلت بنظرتهم إلى العالم، كما يفعل كثير من العاملين في حقل الاقتصاد السياسي، فإنك ستواجه فوراً مشكلة خطيرة في ممارسة الحكم. إذ تتناقض خطابات السوق الحرة تناقضاً مباشراً مع احتياجات الناخبين إلى الحماية الجمركية وتقييد التجارة في القطاعات الاقتصادية بدءاً من صناعة الصلب إلى صناعة النسيج وغيرها. أما سياسات الضبط المالي التي طالما

obeikandl.com

اشتهر بها الحزب الجمهوري فقد مزّقها جورج بوش وجعلها شيئاً من الماضي. وهكذا، يقال لنا كل يوم بأن نزدري هؤلاء الليبراليين الذين يفضلون فرض الضرائب وإنفاقها، وأن نحب بوش الذي يفضل تخفيض الضرائب وإنفاقها- ما دام أن الإنفاق يذهب لصالح الشركات الكبيرة والجيوش الأجنبية والوطنية ومعدات المراقبة. وأعتقد أن هذه هي الطريقة التي تم فيها تحويل الفائض في الميزانية الفدرالية إلى معدل قياسي في العجز في الوقت الذي يشهد فيه سوق العمل تحديداً تراجعاً اقتصادياً وترديا مطرداً.

وحتى أكون منصفاً، لا بد أن أذكر بأن الاقتصاد كان سيئاً في السنوات الأولى التي تسلموا فيها السلطة. أما من حيث الواقع، فقد كانوا غير مسئولين وغير موفقين في تعاملهم مع المشاكل الاقتصادية. ففي ردهم على تدهور سوق الأسهم، قاموا بإيجاد طفرات من أسواق سندات الإسكان والأوراق المالية. وفي ردهم على تنامي عدم المساواة بين فئات المجتمع، عمدوا إلى تشريع عدد من التخفيضات الضريبية ذات الآثار المدمرة لصالح الأكثر ثراءً في المجتمع. وفي تعاملهم مع العجز في الميزان التجاري، أوجدوا ضغوطاً تنازلية لخفض الأجور ودعم الأرباح بحيث لم تترك أمام المواطن خياراً سوى ملاحقة أرخص البضائع المستوردة، بينما يستمتع الأثرياء الذين يزداد ثراؤهم بشراء البضائع الأجنبية الفاخرة. ولا عجب من أن يؤدي هذا إلى مزيد من عدم المساواة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري، وعدم استقرار دائم. واليوم توشك فقاعة سوق الإسكان أن تنبجس. وكانت بعض الإجراءات الهادفة إلى تحرير السوق متناسقة أيديولوجياً، إلا أن عدداً كبيراً من السياسات الرئيسة تبدو وكأنها وضعت لمكافأة مؤازري الحزب وإثراء الأصدقاء واستخدام المال العام في تمكين الأصدقاء والحلفاء، وبعض جماعات الناخبين ذوي الأصوات الترجيحية في الولايات. إن هذا القصور الصارخ في الكفاءة، وعدم المقدرة على تحقيق تقدم بسيط وأساسي في

تطبيق رؤيتهم العالمية يعني أنهم يقومون بأعمال تفتقر إلى الحكمة والحصافة. وهم يقومون بذلك بشكل سيء للغاية، أنظر فقط إلى سجل سياساتهم الخارجية لتشاهد مدى فداحة إخفاقاتهم.

فالميزانية الفدرالية عبارة عن كارثة. والعجز في الميزان التجاري في حالة تضخم خارج حدود السيطرة. والدولار في حالة هبوط، ومعدلات الفقر في تصاعد. وتخطت الصين الولايات المتحدة بوصفها المحطة المفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونشهد الآن أعلى معدلات عدم المساواة في توزيع الثروة في العالم المتحضر، الأرقام في تصاعد مضطرد، وعشرات الملايين يفتقرون إلى التأمين الصحي. إنني لا أحب أسلوبهم في التعامل مع هذه القضايا، علاوة على أنهم لا يحسنون عمل ما يسعون إلى تحقيقه. فنحن أمام سياسات مريبة تنفذ بطريقة سيئة، هذا هو ملخص عمل هذه الحكومة. وأنا أوجه هذا السؤال إلى الناس الذين يقرأون أو يستمعون إلى هذه المقابلة. أن يسألوا أنفسهم إن كان هذا الأمر مقبولاً أم لا؟ هل هذا هو أفضل ما يمكن لأمريكا أن تفعله؟ أعتقد أن الجواب سيكون بالنفي. ولا أعتقد أن النظرية الاقتصادية أو التاريخ تدعم أو تنظر بعين الرضا عن أفعال هذه الحكومة ونتائجها.

جيرمي إيرب: ما الذي تراه في نظرتهم الاقتصادية العالمية؟

هناك النظرة العالمية المتبنّاة، ثم هناك السياسة الاقتصادية المتبعة. والفكرة هي أن القطاع الخاص أكثر فعالية في عمله وأقل كلفة. وأنه في النهاية أفضل من القطاع العام، ولذلك يجب تقليص القطاع العام ما أمكن، ويجب تحرير القطاع الخاص من الأنظمة والقيود الحكومية كي يتمكن من إيجاد حلول مربحة للمشاكل الاقتصادية. وهذه النظرة كانت وما تزال مبادرة تعتمد على النظرية الأيديولوجية. إلا أن الواقع – كما هي حاله دائماً– هو أكثر تعقيداً من النظرية. ولا توجد قوى خالصة من الخير والشر في الاقتصاد. والأسواق الحرة لا توجد

خارج نطاق كتب نظريات الاقتصاد. والأسواق الحقيقية، شأنها شأن غيرها من المؤسسات، لديها نقاط قوة حقيقية ونقاط ضعف فظيعة. والأسواق ما هي إلا وسيلة من بين وسائل متعددة طورتها المجتمعات البشرية لتوزيع الثروة من بضائع وخدمات. وتتحدد قوة وفعالية وعدالة هذه الأسواق بقوة وفعالية وعدالة المجتمعات التي أوجدتها، واحتضنتها، ودعمتها، وأثرت فيها. والأسواق ليست طبيعة حتمية. فأماكن التبادل أوجِدت ورعيت من قبل مجتمعات محددة، وهذه الأماكن تتعدّل وتتأثر بتلك المجتمعات. هذه العوامل كلها تنكرها حكمة الأسواق الفعالة التي تنشأ بشكل طبيعي وبمعزل عن الزمن وعن المجتمعات، والتي يحتفل بها ويقدسها كثير من أعضاء هذه الحكومة. وهذا ليس بأكثر من نموذج ودعاية علمية بهدف القضاء على إصلاحات الصفقة الجديدة ودولة الرفاه والتكافل الاجتماعي التي أعقبت فترة الكساد الاقتصادي العظيم الذي عانت منه البلاد في الثلاثينيات من القرن الماضي.

والمشكلة هي أن الطبقة الوسطى الأمريكية، وإلى حد ليس بالقليل، هي نتاج هذه السياسات التي يسعون إلى القضاء عليها. وهم بحاجة إلى الترويج لأيديولوجية جديدة لإقناع قطاع عريض من الطبقة الوسطى للتصويت على فنائها واحتقار أي شيء يقف في طريق هذا المشروع. وهذه النظرة العالمية هي خليط غريب من عبادة السوق وخطاب القيم التقليدية، وتتطلب مزيجاً غريباً من القيم الأسرية والشركاتية، والسياسات المناهضة للضرائب، واحترام التدخلات العسكرية الخارجية، وقوة وسطوة الأجهزة الأمنية. وسياسة بوش هي فرانكنستاين(*) تم ترقيعه وتجميعه بطريقة بدائية، وهي سياسة يحددها خليط

(*) هذا الاسم مأخوذ عن رواية بعنوان فرانكنستاين من تأليف ماري شيلي، وفرانكنستاين هو اسم العالم المهووس الذي يقوم – بحسب الرواية الخيالية– بصنع وحش مارد على شكل إنسان، وتكون نهاية هذا العالم على يد الوحش الذي صنعه.

مـضطرب من الحـقـد على مـعـارضـيـهم من الأيديولوجـيـات المغـايرة، والمـيـزة العسكرية، والقيم الأسـرية الـزائفة، والابتـزاز الحـر للسـوق (الذي يطلقـون عليه السوق الحرة). ولا أعتقد أن هناك الكثير من الحقائق الاقتصادية الصلبة تدعم مبادراتهم. لقد فشلت فشلاً ذريعاً في التطبيق العملي. وتظهر بين الحين والآخر أنبـاء هذا الفـشل الاقـتـصـادي في العناوين الرئيسـيـة لـلأخبـار على الـرغم من الجهود التي يبذلها فـريق بوش لطمسـهـا. وعـاجـلاً أم آجـلاً سـيـفيق المسـتـهلك الأمـريكي ليجد نفسه يغوص في الدين أكثر فـأكثر، وأمام تراجع الأجور وكسـاد سـوق العمل. في السـابق، أدى فشل الأسـواق الحـرة الخـاصـة في تحـقيق الوعود التي تبـجـحت بقـدرتهـا على تحـقيـقهـا إلى تدخل الحكومـة لتدارك وحل المشـاكل التـي أوجـدتهـا الأسـواق المثـاليـة النظرية. وفي مـثل هذه اللحظات من خطاب السـوق الحـرة تكون شـعبيـة هذه الأسـواق أشبه بشـعبيـة هيـربيـرت(*) هووفـر عام 1932.

جـيـرمي إيـرب: إذا كـانـت هذه هـي نظرتـهم الـعـالمـيـة، فكيف حـاولوا تطبيقها؟ ما هي أهم الخطوات الرئيسة التي اتخذوها بهذا الصدد؟

موجات متتابعة من تخفيضات جوهرية في ضريبة الدخل التصاعدية، وضريبة الإرث، وضريبة زيادات رأس المال. وتم سن اثنتين من هذه التخفيضات، وهناك تخفيض ثالث قادم لتأمين إعادة انتخابهم. تصوّر هذه التخفيضات الهائلة في الضرائب في وقت نعاني فيه من عجز قياسي في الموازنة يصل إلى 500 بليون دولار. بإمكانك أن تقرأ عن ذلك في الصحف. والأكثر استهدافاً هي ضريبة الدخل التصاعدية. وهذا النوع من الضرائب يتصاعد بارتفاع الدخل.

(*) هيربيرت هوفر (1874- 1964) الرئيسي الحادي والثلاثين للولايات المتحدة (1929-1933) شهدت البلاد في عهده حالة انهيار اقتصادي هو الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة. خسر خسارة فادحة في الانتخابات الرئاسية أمام فرانكلين روزفلت عام 1932.

وفي هذا النوع من الضرائب لا تدفع ضرائب أكثر بل تدفع نسبة أكبر من دخلك. هذا النوع من الضرائب وغيرها من الضرائب التي تهدف إلى معادلة مستوى دخل الأفراد يجري استهدفها بالإلغاء. وهذا تخفيض متعمد للعدالة في النظام الضريبي. بمعنى آخر، أننا وعن طريق النموذج الضريبي، نكافئ أعلى الأفراد دخلاً في المجتمع أكثر من أي وقت مضى، على الأقل منذ العهد الذي بدأت فيها الرأسمالية المدارة في الثلاثينيات. وجرى تقليص التمويل الحكومي وتخفيض الخدمات. بمعنى نقل الثروة من الأكثرية إلى الأقلية. إن استهداف الفئة الأكثر دخلاً وأكثر ثراءً بتخفيضات ضريبية يكون لسببين: إما بسبب أنك فاسد وتحاول مكافأة الأشخاص الذي تبرعوا لحملتك الانتخابية، أو أنك تؤمن حقاً بأن اقتصاد "الترسب إلى الأسفل"(*) يعمل فعلاً. وعلى فرض أنك لست فاسداً، وأنك تسعى إلى إعادة توزيع القسم الأعظم من الثروة إلى الأثرياء على أمل أن يعيدوا إنفاقها، موجداً بذلك اقتصاداً يقوم على تلبية احتياجات ورغبات النخبة الغنية: قطاع خدمات واسع لسلع نزوات البذخ والترف، خدمات مهنية خاصة، بيوت الراحة والاستجمام، مناطق سياحية ومسابح، وقطاع طبي خاص مؤسس حول القرار الفردي الخاص بالإنفاق. هل يبدو هذا الوصف شيئاً معهوداً لدينا؟

إضافة إلى ذلك، فأنت بحاجة إلى الإطاحة بالنقابات العمالية، وتخفيف الرقابة على الشركات، وتقييد حرية الأفراد في رفع الدعاوى القضائية ضدها. وستحتاج إلى تخفيض المعايير البيئية، وتقييد سلطة الولايات في سن التنظيمات، وتخفيض الضرائب المفروضة على الشركات. ومعظم هذه الأمور تم تحقيقها بالفعل، لذلك سيتركز الاهتمام على تقديم الإعانات المالية الحكومية

(*) نظرية اقتصادية تقول بأن ثراء الأثرياء سيعود بالفائدة،في النهاية، على الفقراء. أي أنه كلما ازدادت الطبقة الغنية غنى استفادت الطبقة الفقيرة من هذا الغنى لأن الثروة ستترسب إلى الأسفل عن طريق ما ينفقه الأغنياء على أنفسهم. وهذا هو سبب منح إعفاءات ضريبية للأغنياء الذي يتحدث عنه الباحث في هذه المقابلة.

من أموال الشعب إلى الشركات الخاصة. وستكون الأفضلية للخصخصة وللعقود المبنية على التكلفة زائد الربح. والحروب هي طريقة شائعة في نقل الثروة وإسكات المعارضة والنقد للسياسات الحكومية. وفي ضوء هذا كله يمكن الافتراض أنهم يؤمنون حقاً بنظرية ترشّح الثروة إلى الأسفل، أو أن المسألة هي حطّم وانتزع على طريقة عصابات قطاع الطرق.

جيرمي إيرب: هل يمكنك أن تضع لنا هذه التخفيضات الضريبية في إطارها التاريخي؟

من الأشياء التي توضح مدى تطرف هذه الحكومة هي أنهم خفضوا الضرائب مرتين، على طريقة رونالد ريغان. وهم يسعون إلى سن المزيد من التخفيضات الضريبية. وعليك أن تتذكر أن سياسات ريغان وبوش الأول قد أصبحت الآن قوانين مفروضة. لذلك فقد أخذوا حظهم من الخصخصة، وزيادة عجز الموازنة عن طريق الإنفاق، وتخفيض الخدمات الحكومية، وفرض السياسات الضريبية القمعية، زيادة إلى كم هائل من البرامج المشابهة التي تمت في ظل الحكومات السابقة بما فيها حكومة كلينتون. كل هذا يحدث في الوقت الذي ينفقون فيها المليارات أسبوعياً على مغامراتهم العسكرية. وبعد مشاهدة هذه النتائج التي دفعت أنصار ريغان فيما بعد إلى الموافقة على رفع الضرائب- وصول العجز الحكومي إلى مستويات قياسية، وانتشار عدم المساواة مع ما يصاحبه من علامات الخطر السياسي والاجتماعي- تزداد هذه الإدارة في غيّها. وردهم هو،" لقد أوجدنا هذه الورطة، فلنزد في حجمها كي نتمكن من تغيير الأشياء بشكل حقيقي"، وما فعلوه في الداخل هنا يشابه ما فعلوه في العراق. فما ان بدأت الحملة العسكرية هناك، حتى تحولت إلى أمر طارئ بسبب الفشل الذي تواجهه. وقد ينال بوش شهرته بوصفه الرئيس الذي أنهى بشكل مدمر الحرب التي بدأها أبوه في الخليج، وحرب ريغان على دولة الرفاه والطبقة الأمريكية

الوسطى. فأمامه كثير من الأعمال التي لم تستكمل، وقليل من القيود- الخارجية أو الداخلية- وهذا مزيج قابل للانفجار. والسؤال الحقيقي هو ما مدى الأضرار التي ستنتج عنه.

جيرمي إيرب: لماذا يعتبر تفاقم العجز في الموازنة من الأمور التي يجب أن تحظى باهتمام المواطن الأمريكي العادي؟

عجز الموازنة العامة هو من المسائل التي يكثر الخلاف حولها لعدم وضوحه ولكثرة استغلاله سياسياً. وبأبسط العبارات، عجز الميزانية يعني أن الضرائب المحصلة لا تكفي لتغطية النفقات الحكومية. فإذا كان العم سام ينفق من الأموال أكثر مما لديه فهو يعاني من عجز في الميزانية. وإذا أنفق الفرد العادي أكثر مما لديه من مال فإنه أيضاً يعاني من عجز في الميزانية. ووجود عجز في الميزانية هو ظاهرة شائعة لدى الحكومات عبر التاريخ. وأشهر أسباب العجز هو الرغبة في تنشيط الاقتصاد. فالحروب، والكوارث، والمشاريع العامة الضخمة، والتراجع الاقتصادي تترك الدولة بدون أموال كافية لتنفيذ المشاريع القائمة أو المشاريع التي ترغب بإقامتها. كما أدت حالات الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى زيادات كبيرة في المديونية العامة للدولة في العصر الحديث. والدين العام هو محصلة العجز والفائض في الميزانيات السابقة. وتتأثر الشركات والأعمال الخاصة التي تتمتع بكامل الحرية في كيفية إنفاق ما لديها من مال- وهذه الحرية هي جوهر المشروع التجاري- بالمؤشرات الاقتصادية، القريبة منها والبعيدة. وفي ضوء هذه المؤشرات تبدأ هذه الشركات والأعمال بادخار أموالها تحسباً للمشاكل المستقبلية. وماذا يعني ذلك؟ يعني أن هذه الشركات والمشاريع ستخفض إنفاقها على المعدات الجديدة، وتقلص تطوير منتجات جديدة، وتسرّح أعداداً من العمال والموظفين.

وتحتاج الشركات إلى اتخاذ مثل هذه التدابير لغايات المحافظة على البقاء في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة القادمة، سواء كانت تلك الصعوبات حقيقية أم متوهمة. وهذا بدوره يتسبب في إحداث مشاكل اقتصادية؛ فهناك أموال خرجت من دورة الاقتصاد، فهي خارج النظام الاقتصادي، وخروج الأموال من دائرة التعامل يؤدي إلى الركود الاقتصادي، وهو ما حدث في بداية ربيع عام 2000. وحاولت الحكومة الأمريكية أن تتدخل لحل هذه المشكلة عن طريق تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي. وبذلك خفضت الحكومة الفدرالية من دخلها نتيجة للتخفيضات الضريبية وزيادة إنفاقها العام. فهي تنفق أكثر مما لديها. لذلك فهي بحاجة إلى الاقتراض لتعويض الفارق بين الدخل والنفقات. ومن هنا بدأ النقاش حول العجز. والحد الأدنى من المعلومات التي يتحتم على أفراد الشعب معرفتها من هذا كله هو: ما الذي كسبوه، وما الذي خسروه. أيّ الضرائب جرى تخفيضها، وأيها لم يخفض. وأين تنفق الضرائب التي يدفعونها، وما هي البرامج التي لا ينفق عليها؟ هذا هو كل ما يهم الفرد الأمريكي معرفته. فإذا جرى تخفيض الضرائب التي تدفعها، فأنت في وضع جيد. وإذا كانت الضرائب التي خفضت ليست من الضرائب التي تدفعها أنت، فأنت لم تستفد شيئاً. ونقص ما لدى الحكومة من أموال لإنفاقها على البرامج التي تحتاجها أو تريدها. وقد يخسر المواطن العادي من تخفيض الضرائب، وقد يستفيد بحسب نوع الضرائب التي خفضت وتأثيرها على المجتمع المحلي. وبالمثل، إذا قامت الحكومة بزيادة إنفاقها لمعالجة الركود الاقتصادي، فالسؤال هو أين يذهب هذا الإنفاق؟ فإذا انصب الإنفاق على أمور تستفيد منها أنت، فأنت في وضع أفضل، وإذا انصب الإنفاق على أشياء تضرك فأنت في وضع أسوأ.

جيرمي إيرب: ما هي تبعات هذه السياسات الاقتصادية على الطبقة الوسطى؟

هناك الملايين من الناس الذين يظنون أنهم من الطبقة الوسطى، بينما هم في واقع الأمر من الطبقة الفقيرة. فقد قاموا بإعادة تمويل منازلهم عدة مرات، وتتراكم عليهم ديون بطاقات الائتمان. وهم في حالة من المديونية المتواصلة. ولم تُجَارِ معدلات أجورهم زيادات الإنفاق والغلاء منذ سنوات. وقد يكون بإمكاننا العيش والإنفاق على نمط الطبقة الوسطى، إلا أن الرخاء قد أصبح بعيداً عن متناول ملايين الأمريكان. ولم يعودوا من الطبقة الوسطى. وأعداد هذه الفئة من الناس في تزايد مطرد. ومع أول عقبة يواجهونها في توفّر الاعتماد المالي، أو في إعادة تمويل المنزل، أو عندما يتم قطع بعض الخدمات الأساسية من قبل الحكومة المثقلة بالديون، فإنهم سيشعرون وقتها بأنهم تخلفوا عن الركب، وبقوا في المؤخرة. وهناك شعور متزايد بين أفراد هذه الطبقة بأن الحلم الجميل بدأ يتلاشى شيئاً فشيئاً.

ويمكنني التكهن بأن أكثر من ثلث الطبقة الوسطى العريضة من المجتمع بحسب تحديد علماء الاقتصاد، وليس بحسب ادعاء أفرادها- هم في الحقيقة من الفقراء. فهم يعملون بجهد ومشقة، ولأنهم مثقلون بالديون، فقد أرسلوا كل فرد في المنزل إلى العمل لساعات أطول. وبإمكانهم العيش وكأنهم من الطبقة الوسطى. ومع ازدياد أمد هذا النظام، تزداد معه رقعة الفقر، وتتسارع معه اللحظة التي سيدركون فيها أنهم لم يعودوا من الطبقة الوسطى. ويرتكز المستقبل السياسي للبلاد على كيفية تعامل أبناء هذه الفئة من المجتمع مع: (أ) - حقيقة أن أعدادهم في تزايد مطرد، و(ب) - على من سيلقون مسؤولية هذا التردي. هذا هو محك تحديد المستقبل الاقتصادي، وربما المستقبل السياسي لهذا البلد. إن تراكم غضب هذه الفئة من الناس ومحاولاتهم البائسة في تحديد سبب معاناتهم قد بدأ يشكل قوة محركة في هذا المجتمع. وعادة ما يشار إلى هذه الفئة في الخطاب العام بـ "أمهات السوكر" و "آباء الناسكار". وهم ضحايا أكبر عملية إعادة توزيع الثروة إلى الأعلى في العالم الحديث.

جيرمي إيرب: كيف ترد على إدعاء الحكومة بأن 11 سبتمبر هو أحد أسباب التردي الاقتصادي الذي تشهده البلاد؟

ما من شك أن تلك الهجمات قد أحدثت جلجلة في البلاد، واهتزت لفظاعتها مشاعر الناس، وكانت حدثاً مروّعاً ومدمراً شاهدناه على شاشات التلفاز مرة تلو المرة. وقد أدت تلك الهجمات إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت قائمة. إلا أن تلك الهجمات لم توجد الركود الاقتصادي ولا التراجع الذي شهدته سوق الأسهم، وهو ما كان يحدث قبل وقوعها.

والقول بأن خطة بوش ما هي إلا رد على 11 سبتمبر هو في نظري فكرة سخيفة كلياً. والمثال الذي يوضح ذلك هو أن الخطة المتعلقة بالضرائب التي اقترحها بوش عقب 11 سبتمبر هي ذات الخطة التي بنى عليها حملته الانتخابية عام 1999. ويصعب عليّ أن أضع هذا التحايل ضمن أي إطار أيديولوجي محدد. إنها الميكافيلية والانتهازية السياسية في أوضح صورها. ولا أعتقد أن لخطتهم أي علاقة بأحداث 11 سبتمبر سوى أنها فسحت أمامهم المجال لتنفيذ سياساتهم المرسومة من قبل. لقد حوّلت تلك الهجمات حكومة كانت تفتقد إلى الشرعية لعجزها عن الحصول على غالبية أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية إلى بطل يدافع عن أمة ترزح تحت الخوف والحصار. ولم تضيّع تلك الحكومة أي فرصة في الإسراع بسن التشريعات التي لا تحظى بالتأييد الشعبي في وقت كانت الأمة لا تزال تندب فيه ضحاياها.

جيرمي إيرب: هل تشاهد أي صلة بين الخطاب الاقتصادي والسياسات الخارجية لهذه الإدارة، وتحديداً الأيديولوجية السياسية التي برزت عقب 11 سبتمبر؟

ترتبط السياسية الخارجية بالاقتصاد ارتباطاً عضوياً. وهذه الأوقات هي أوقات غير آمنة بالنسبة للشركات والحكومة على حد سواء، وهما في واقع

الحال شيئاً واحداً. وإذا أردت مثالاً جيداً على الترابط العضوي بين الحكومة والشركات فلست بحاجة لأن تنظر إلى ما هو أبعد من إدارة بوش. وبإمكانك أن تسمع صوت حركة الباب الدوّار بين الحكومة والشركات. إنه عالم مخيف. وإذا كنا ننظر إلى عهد كلينتون بأنه عهد السوق الحرة والتجارة الحرة الذي استخدمت فيه الولايات المتحدة نفوذها في منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التسويات الدولية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتطوير، وهيئة الأمم المتحدة..الخ، فإن جماعة بوش أكثر شهرة في تشجيع الاتفاقيات الثنائية للصفقات العسكرية، وذلك على الرغم من أنهم خاضوا حملتهم الانتخابية على برنامج يعارض التدخل الخارجي وتحميل الجيش أعباء فوق طاقته، والانخراط في بناء الأمم- وهي كل ما يقومون به الآن. وفي أثناء ذلك، فشلوا في استمالة الأصدقاء والحلفاء إلى جانبهم، وإحداث أي تقدم في ميدان التجارة الحرة. وهم يعكفون الآن على القيام بتحويل شامل في الاقتصاد العالمي، وقد بدأ هذا التغيير يأخذ زخماً وطابعاً اضطرارياً بعد 11 سبتمبر.

إن هذه الإدارة تعمل على تحويل النظام العالمي إلى نظام تكون فيه القوة العسكرية المهيمنة هي أساس النجاح الاقتصادي. وتؤمَّن في ظله العقود عن طريق الاحتلال أو التهديد باستخدام القوة. وتُسلب الثروات الطبيعية أو تؤخذ تحت ضغط التهديد. ويمكنك أن تشاهد في "تحالف ذوي العزيمة" كيف تم شراء ولاء الدول أو أجبرت تحت تأثير الضغط إلى الانضمام إلى التحالف. كما أجبرت على الخروج من عضوية المحكمة الجنائية الدولية، لأن تلك الدول كانت بحاجة إلى الدعم الأمريكي. ويجري الآن تطوير مجالات جديدة من التأثير تقف فيها الولايات المتحدة ضد كل من يقف في طريقها بالإخضاع أو المناورة، أو بالهجوم المباشر على تلك الدول. والفكرة المنتشرة في وزارة الخارجية ووزارة

الدفاع هي أننا نعيش في عصر اقتصادي جديد؛ إنها ليست من قبيل الصراع بين الشركات، على الرغم من أن تلك هي لغة الخطاب المستخدمة. إنها معركة تستخدم فيها القوة العسكرية المركزية وعلى حساب أرواح الأمريكان والأجانب، وعلى حساب إهدار الموارد الأمريكية والأجنبية بهدف تأمين موقع مهيمن للشركات الأمريكية ولأمريكا في القرن القادم.

جيرمي إيرب: من أبرز الوسائل التي استخدمتها إدارة بوش لتسويغ سياساتها الاقتصادية في أعقاب 11 سبتمبر هي ربط تلك السياسات كلها بالمصلحة الوطنية...

مسألة الوطنية لها مفهوم مشابه في الاقتصاد. إذ يتردد على ألسنة الكلاسيكيين الجدد في الاقتصاد مقولة تنسب لمارغريت تاتشر وتقول "لا يوجد بديل"، فقد تعجبك هذه السوق الحرة التي ندعو إليها-الولايات المتحدة، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي- وقد لا تعجبك، وهذا لا يهم، لأنه في كل الأحول لا يوجد أمامك خيار أو بديل آخر. إما أن تلعب لعبتنا، أو يكون مصيرك التخلف والفقر والتعاسة والسقوط في هاوية الأيديولوجية غير العلمية. والشيء نفسه يحدث الآن على الصعيد السياسي. وتنحصر قائمة الخيارات في الطاعة والوطنية، أو المعارضة والعدو المقاتل، أو الخائر. هذه السلسلة من الخيارات الكاذبة هي ما تكرره على أسماعنا إدارة بوش كل يوم، وبات معظم الشعب الأمريكي مقتنعاً بها. وفحواها: لا تشكك ولا تسائل الحكومة عن أفعالها، وأرسل أبناءك إلى أي حرب تعلنها الحكومة، وادفع نصيبك من الضرائب، وادعم تخفيض الضرائب لصالح الملياردين في مجتمعك، وأغلق فاك ولا تتحدث بشي، وسوف نكافئك بما تبقى خلفنا على المائدة، سيكون الفتات من نصيبك أولاً، أما البقية فليس لهم شيء. هذا هو النموذج العالمي والمحلي من مبدأ "لا يوجد أمامك خيار"، ولكن تحت ظروف قاسية في ظل

اقتصاد ما بعد الحرب. والآن والبلاد مهددة بالخطر، وخطر حقيقي، رغم أنني أعتقد أن هذه الخطر هو نتيجة سياسات خارجية قامت بها هذه الإدارة- فإنه ينتشر بين الناس الآن شعور بعدم الأمان؛ وقد يكون سبب ذلك هو العمل الشاق والمجهد لساعات طويلة، وقد يكون بسبب تقلص الخدمات التي تقدمها الحكومة، وقد يكون من مشاهدة الناس من حولك يعانون من نقص المال لتلبية احتياجاتهم، وتردي مستوى معيشتهم، أو من حقيقة وجود حوالي 50 مليون شخص في هذا البلد بدون تأمين صحي، أو بسبب خروج ملايين الوظائف من سوق العمل تحت حكم بوش- نعم هناك شعور أساسي بعدم الأمان لدى كثير من الناس. ويرتبط هذا الشعور بالخوف والقلق حول بقاء الأسرة، وحول إمكانية الاستمرار في الوظيفة، وحول استقرار البلد، وأمان التقاعد، والعلاقة مع الأبناء، والمدارس التي ترسلهم إليها، الخ. وهذا كله تم استغلاله. والفكرة متجذرة في تمجيد الفائزين؛ أمريكا والجيش الأمريكي هم الفائزون. إلا أنها أجندة هشة لدرجة أن شخصاً واحداً يقف على زاوية الشارع وبيده لافتة تندد بهذه الأجندة يمكنه أن يقوضها. ويجد كثير من الناس الذين يعيشون في حالة خوف وتشويش في هذه الرؤية المبنية على الارتياب والخوف وانعدام الخيارات في المستقبل عزاءً وسلواناً لأنهم يريدون ويحتاجون إلى أن يتطلعون إلى قادتهم في مثل هذه الأوقات العصيبة. لقد فُهِّموا أن النخبة هم فقط الذين يملكون الجرأة على رد الكلام والمخالفة، وشُجِّعوا على تحديد معارضي سياسات الحكومة بأنهم من الأغنياء المتشاكين والذين لا يؤدون واجبهم في المساعدة. فالانتقاد، كاللسان المنفلت، بإمكانه أن يغرق السفن. وعندما يحكمك إمبراطور عريان، فإن قضايا الملابس تكون دائماً خارج نطاق النقاش. ومن دواعي الرعب الجماعي لكثير منا، فإن هذا الإمبراطور هو عريان بكل وضوح. ومشاهدة هذا الإمبراطور العريان في هذه الأوقات العصيبة دفع الملايين إلى تخيّل أنه يرتدي أبهى أنواع الثياب. ولكنك إذا كنت لا ترى الثياب، فأنت من أصحاب رؤية مختلفة، من الفئة غير المرغوبة.

جيرمي إيرب: قد يرى كثير من الناس أن زيادة الإنفاق العسكري الذي قامت به هذه الحكومة سيفيد الاقتصاد. ما رأيك بذلك؟

تساعد زيادة الإنفاق العسكري في تحسين الاقتصاد لأن أي إنفاق حكومي من شأنه أن يحسن من الاقتصاد. والفارق هو بحسب وجوه هذا الإنفاق؛ فإما أن نكون أمام مزيد من الشباب من حملة الشهادة المدرسية أو الجامعية أو أمام الصواريخ والقنابل غير المنفجرة في دول العالم الثالث. وفي كلتا الحالتين نحن أمام إنفاق حكومي؛ وكلاهما يضخان المال في عجلة الاقتصاد. فجميع تمول من عمليات شراء وبيع البضائع والسلع والخدمات التي سيستفيد منها الاقتصاد في النهاية. ولكنك إذا قمت ببناء مخزون ضخم من الذخيرة والأسلحة، فإن إغراءات استخدامها ستزداد. ومعنى ذلك أن الأموال ستجد طريقها إلى أربع أو خمس شركات متعاقدة، وتحصد فوائد هذا الإنفاق.

والمسألة الأخرى هي أن الحكومة إذا غالت في الإنفاق بما يتجاوز ما في الخزينة- وهو ما حصل عام 2003 بما يربو على 400 مليار دولار، وقرابة 500 مليار عام 2004- فإن هذه الأموال يجب أن تسدد. وهذا يعني أن الشعب الأمريكي في المستقبل القريب سيدفع الضرائب دون أن يحصل على شيء مقابلها. وهذه الضرائب التي ستجمع في المستقبل ستذهب إلى الجهات التي أقرضت الحكومة الأمريكية هذه المبالغ بشرائها السندات الحكومية. ومن ضمن الذين اشتروا أعداداً كبيرة من تلك السندات مؤسسات أجنبية وأفراد أجانب يملكون ثلث المديونية الأمريكية، وتعود البقية للمصارف وشركات التأمين وأشخاص أثرياء هنا في أمريكا. وفي غمرة التصريحات الجريئة، وخطاب الإنفراد الأمريكي والمسيرات والاستعراضات العسكرية، باعوا مستحقات الضرائب المستقبلية للحكومة الفدرالية إلى بقية العالم. ومهما بلغنا من القوة والعظمة، فإن علينا أن ندفع ثلث مواردنا المستقبلية من الضرائب للدائنين

الأجانب. وهذا ليس من "الماتشو" في شيء. وسوف نخسر صورة وانطباع "الكاوبوي"؛ فراعي البقر الذي يوقف حصانه ويترجل عنه ليذهب إلى أقرب مكتب "ويسترن يونيون" ليحوّل الأموال إلى بقية العالم ليس من المشاهد المعتادة في أفلام الكاوبوي. وهذا الكاوبوي الذي نتحدث عنه سيتحتم عليه ترجل حصانه كثيراً لكي يسدد دفعات ثمن الحصان والسرج والمسدس والحذاء والقبعة. وسوف نشاهد هذا الكاوبوي يصول ويجول هنا وهناك، إلا أن هذا يضر بالانطباع السائد عن الكاوبوي.

جيرمي إيرب: قد يرد على النقد الذي وجهته للسياسات الاقتصادية لهذه الحكومة بأنه من قبيل "صراع الطبقات"، ما ردك؟

صراع طبقات؟ وكأن هناك خيار. أعني أن هناك طبقات مختلفة للدخل، وهو ما يعنيه الناس بالطبقة: الأثرياء أو الأقل ثراءً. وأفراد الطبقات المختلفة من الدخل لديهم مصالح مختلفة. وهناك نظريات أخرى حول الطبقات. وإحدى هذه النظريات تقسم الاقتصاد بحسب المواقع المتعلقة بالإنتاج، وتوزيع القيمة، وفائض القيمة (تشبه الربح إلى حد ما) وتفصح هذه النظرية عن معان قوية إلا أنها نادراً ما تحظى باهتمام السياسات الأمريكية، ولذلك فسوف لا أتعرض لها كثيراً في هذه المقابلة. ومع ذلك، أعتقد أن الناس سيفهمون سؤالك بطريقة مختلفة لو كان في ذهنهم هذه النظرية حول الطبقات. ومن الجميل نقول بأن الجميع لهم مصالح واحدة، وأن بإمكاننا أن نخرج خلسة للاستمتاع بغروب الشمس، وكأن القضية حكاية من الحكايات الشعبية للأطفال إلا أنها، وكباقي حكايات الأطفال، يتبين لك بعد أن تبلغ العاشرة من العمر وتبدأ بمواجهة حقائق وواقع الحياة، أن الجنّي لا يخرج من مصباح علاء الدين، وأن مدخنة الموقد لا ينزل منها رجل سمين ذو بيجامة حمراء ليضع الهدايا تحت الشجرة ويسترط الحليب والكعك، لقد آن الأوان لأن تكبر وتتابع حياتك. وقد حان الأوان لمواجهة حقيقة أن مصالح الناس ليست واحدة.

جيرمي إيرب: ما رأيك بما تقوله لنا الحكومة كل يوم من أن الاقتصاد في حالة تحسن، وأن المؤشرات الأساسية تبرهن أن خطة بوش الاقتصادية كانت صحيحة منذ البداية؟

من هو الذي تحسنت أحواله؟ ومن هو الذي لم يتحسن؟ فالملايين الذين ما زالوا عاطلين عن العمل لم تتحسن أحوالهم الاقتصادية. بل خسروا. وكذلك الملايين الأكثر من الذين يتقاضون أجوراً أقل من أجورهم الطبيعية، ويفتقرون إلى التأمين الصحي، ولا يملكون المقدرة المالية لوضع أبنائهم في الحضانة، وتثقل الديون كاهلهم، وغير ذلك. هؤلاء خسروا. وكذلك المعدلات القياسية لنسبة الذين لا يقدرون الوفاء بأقساط منازلهم وأقساط بطاقات الائتمان، وهؤلاء لم تتحسن أحوالهم، وهم في الطرف الخاسر. الاقتصاد تحسن بشكل عام، وهذا جيد. وهو الآن أفضل مما كان عليه قبل عامين، عندما كان في حالة متردية حقاً. وإذا كان لي أن استخدم القياس لتوضيح ما حدث فأقول، إذا كان لديك ابن يحصل على تقدير (د) في جميع المواد، ثم يأتي في العام القادم وقد حصل على تقدير (ج)، فهذا جيد. إنه تحسن مهم وينبغي الاعتراف بذلك. وفي المقابل، فإن هذا ليس هو أفضل ما يمكن تحقيقه. وينبغي أن ننظر إلى الأمور ضمن إطار الصورة الكاملة لأداء الاقتصاد، لأنه مجموع كلي هائل، أكثر من ثلاثة عشر ترليون دولار، وبما يحويه من قطاعات مختلفة، وعلى كافة مستويات الدخل، فإن من السهل أن تُطمس الحقيقة على كثير من الناس.

لقد شهدنا حالة من التعافي في سوق العمل، إلا أن هذا التعافي لم يوفر عدداً كافياً من الوظائف، إذ ما زال هناك الملايين من العاطلين عن العمل، وهذا يعني أن هناك ملايين من الأسر الأمريكية التي تتأثر بهذا النقص الخطير والمستمر من البطالة. لقد فقد ملايين الموظفين وظائفهم دفعة واحدة، لذلك فهم لم يدخلوا في عداد العاطلين عن العمل، لذلك، وبما أنهم لا يكسبون أي دخل،

على الأقل بشكل قانوني، فمن الطبيعي أن نفترض أنهم في أزمة مالية. وبالمثل، فإن معدل العمل الأسبوعي شهد هو الآخر تناقصاً ملحوظاً. فنجد أعداداً كبيرة من الموظفين الذين يعملون بدوام جزئي، وربما يعملون 20 أو 30 أو 35 ساعة في الأسبوع، في الوقت الذي يرغبون فيه العمل 40 ساعة على الأقل. ونحن نعلم الآن أن معدل مساهمة القوى العاملة-عدد أفراد القوى العاملة- قد هبط إلى مستويات قياسية لم نشهدها منذ عقود تبلغ 66٪. بمعنى أن أعداد العاملين هي أقل الآن لأن البقية توقفوا عن محاولة الحصول على الوظيفة. ونشهد أيضاً معدلات مذهلة من المديونية الشخصية لدى الأفراد، ولجوءاً مفرطاً للخدمات العامة- فملاجئ المشردين تعج بالنزلاء، والمعونات الغذائية مستنفذة إلى حدودها القصوى في كثير من الحالات. لقد فات هذا التعافي عشرات الملايين ولا سبيل إلى التكهن بمدى استمراريته. إن اقتصادنا المتعثر بحاجة إلى كم هائل من الحوافز التي لا يمكن الاستمرار بها؛ فالحكومة الفدرالية تضخ الأموال في الاقتصاد، ومعها بقية العالم، عن طريق تقديم القروض بمعدلات فائدة منخفضة لا يمكن مساندها. وقد وصلت أسعار الفائدة إلى أدنى معدلات لها منذ 40 عاماً، مما يخفض من كلفة الاقتراض، وهو ما أغرى بكثير من الناس إلى الاقتراض. فكثرت الديون، وبقيت الأجور على مستواها أو أقل، لذلك فإن الناس لم يكسبوا أي شيء. والحكومة الفدرالية تتلقى أدنى نسب مئوية من ضرائب الدخل في تاريخ البلاد. والناس يشترون البضائع الأجنبية المستوردة والرخيصة ومع ذلك فهم لا يكادون يقيمون أودهم. وهذا من شأنه أن يشكك في مدى فعالية هذا التعافي وفي عدد الذين استفادوا منه. وبإمكانك أن تضيف إلى ذلك حقيقة أن أكثر من أربعين مليون أمريكي الذين يفتقرون إلى التأمين الصحي، والملايين الآخرين الذين فقدوا مرتبات تقاعدهم أو أصبحت لا تكفي لتغطية احتياجاتهم.

إن من شأن هذه الأمور أن تحكي قصة مرعبة عن المستقبل. هل يمكن للاقتصاد أن يتحسن لبعض الوقت؟ نعم. وآمل أن يكون ذلك. إلا أن هذه الاقتصاد، مرة أخرى، قائم على أسس ضعيفة- دعم حكومي لا يمكن الاستمرار فيه، مديونية لا يمكن تسديدها، إعادة تمويل المنازل- إنه لا يمكنك الاستمرار في هذه الأمور إلى ما لا نهاية. وهذا هو ما فعلناه في سبيل الالتفاف على الركود الاقتصادي. وقد شكل ذلك معاناة بالنسبة لكثير من الناس على مدى السنين الثلاثة الماضية.

جيرمي إيرب: ما هي تبعات فوز بوش بفترة حكم ثانية بالنسبة للطبقة ذات الدخل المتوسط والطبقة ذات الدخل المتدني؟

أعتقد أن ملايين ومليين من الأمريكان تولد لديهم، أو توهموا أن لديهم، ترف الشعور بأن بإمكانهم مواصلة نمط حياتهم، وأن وضعهم كطبقة وسطى سيستمر، بغض النظر إن جاءت حكومة أفضل أم أسوأ. وقد بات من المؤكد أن هذا التوهم أصبح من الماضي الآن. لقد شعر كثير من الناس أن بإمكانهم الاستراحة وأن الأمر ليس بتلك الأهمية سواء أكسب المعركة الانتخابية الجمهوريون أم الديمقراطيون، وسواء أفاز هذا المرشح أم ذاك،. لم يعد هذا الترف موجوداً الآن. وفي ضوء المعاناة، وتزايد الديون، وتراجع سوق العمل وعدم استقراره، ونزوع الشركات إلى اللجوء إلى العمالة الخارجية، وتفاقم الهشاشة المالية للاقتصاد الأمريكي الحديث الذي تطور خلال الماضي القريب وأخذ يندفع بشكل مفرط في السنوات الثلاث المنصرمة، فإنه لم يتبق أي دهون لقطعها، فقد وصل السكين إلى العظم. وبرأيي الشخصي أن قسماً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى لن يتمكنوا من مواصلة نمط حياتهم في ظل أربع سنين أخرى من هذه الحكومة. هناك ديون كثيرة وكثيرة بحاجة إلى إعادة تمويل، وسيكون هناك ارتفاع متزايد في معدلات الفائدة على الديون المتراكمة، وسنشهد ضعفاً مستمراً

في سوق العمل إلى حد لا يمكن تحمله. لذلك، وكما حدث عام 2000، فإن عام 2004 سيكون استفتاء على مستقبلك، وهذا الاستفتاء يسمى الانتخابات الرئاسية. وهذه المرة، لن يكون الأمر مشابهاً لما مضى بدرجة أكثر أو اقل. وسوف لن يتمكن عدد كبير من الناس، سواء أكانوا يدركون ذلك أم لا، من الاستمرار في نمط حياتهم حتى في ظل توهمهم بأنهم من الطبقة الوسطى، في ظل أربع سنين كالتي سبقت.

نورثمبتون، ماسيتشيوستس

7 **أبريل**، 2003

obeikandl.com